مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9562

الاثنين، 4 آذار/مارس 2024، الساعة 10/05

نيويورك

الرئيس	السيد يامازاكي	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد كودري
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد سون تشي تشيانغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيبس
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 29 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/111)

رسالة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/192)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 29 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/111)

رسالة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2024/192)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أديديجي إيبو، مدير مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ونائب الممثلة السامية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/111، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 29 كانون الثاني/يناير 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن؛ والوثيقة S/2024/192، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 26 شباط/فبراير 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد إيبو.

السيد إيبو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لإحاطة المجلس علما مرة أخرى بشأن تنفيذ القرار 2118 (2013) بشأن القضاء على برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. أقدم هذه الإحاطة بالنيابة عن الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، نظرا لعدم وجودها حاليا في المكتب.

منذ آخر مرة نظر فيها المجلس في هذه المسألة (انظر S/PV.9519)، وتمشيا مع الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم بنظرائه في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار 2118 (2013).

ومنذ الجلسة السابقة للمجلس بشأن هذه المسألة، واصل فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية جهوده لتوضيح جميع المسائل المعلقة فيما يتعلق بالإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة المقدمة من الجمهورية العربية السورية. وكما ورد في الإحاطة الأخيرة، استؤنفت المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية في تشرين الأول/أكتوبر 2023 بعد توقف استمر أكثر من عامين ونصف العام. ويسرني أيضا أن أبلغكم بأن جولة أخرى من المشاورات جرت في الفترة من 23 كانون الثاني/يناير إلى 1 شباط/فبراير، وهي الجولة السادسة والعشرون من المشاورات.

وقد أبلغت أنه خلال الجولة السادسة والعشرين من المشاورات، عقد فريق تقييم الإعلانات اجتماعات فنية، وأعاد النظر في حالة المسائل المعلقة، وناقش سبل تسوية تلك المسائل، وأجرى مقابلات مع سبعة أشخاص كانوا مشاركين في برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

كما ناقش الفريق نتائج تحليل العينات التي جمعها بين عامي 2019 و 2023، مع التركيز على الوجود غير المتوقع لمؤشرات أنشطة غير معلنة محتملة تنطوي على البحث والتطوير في إنتاج وتخزين و/أو تسليح كميات غير معلومة من الأسلحة الكيميائية. وخلال الاجتماعات الفنية، طلب فريق التقييم من السلطة الوطنية السورية تفسيرات ملموسة ومعقولة علميا ويمكن التحقق منها وتعديلات ووثائق لحل المسائل، وأوضح لها الحاجة إلى ذلك.

وعلمت أن السلطة الوطنية السورية قدمت عدة تعديلات وشروحات بشأن الأنشطة البحثية في بعض المواقع، مع أخذ اقتراحات الفريق وطلباته بعين الاعتبار. بالإضافة إلى ذلك، وبعد مشاورات، قدمت الجمهورية العربية السورية في 15 شباط/فبراير 2024 مذكرتين شفويتين تتعلقان بثلاث مسائل معلقة وشروحات جديدة بشأن نتائج

تحليل العينات التي جمعها فريق التقييم في أحد المواقع المعلن عنها. وقد أُبلغت بأن فريق التقييم بصدد تحليل ما تلقاه من معلومات حاليا وسيبلغ عن النتائج في حينه. وأشجع جميع الأطراف المعنية على مواصلة روح التعاون المتجددة هذه حتى يمكن حل جميع المسائل المعلقة المتعلقة بالإعلان الأولي وما تلاه من إعلانات قدمتها الجمهورية العربية السورية.

وتشمل القضايا المعلقة الإعلان الكامل عن الأنشطة في مركز الدراسات والبحوث العلمية والإعلان عن كميات غازات الأعصاب المنتجة في أحد مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الذي أعلنت الجمهورية العربية السورية أنه لم يستخدم قط لإنتاج الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بعمليات التفتيش على مرافق برزة وجمراية التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية، فقد أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تخطط للجولة التالية من عمليات التفتيش في عام 2024. مع ذلك، وحتى وقت صدور تقرير هذا الشهر (S/2024/192 انظر)، لم تقدم الجمهورية العربية السورية بعد معلومات أو شروحات فنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إغلاق ملف القضية المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية من مواد الجدول 2 في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. إضافة إلى ذلك، أفادت الأمانة الفنية للمنظمة أنها ستواصل مشاركتها مع السلطة الوطنية السورية فيما يتعلق بمنشأ واستخدام مادة كيميائية ذات استخدام مزدوج لاحظ فريق التفتيش وجودها خلال الجولة السابقة من عمليات التفتيش، في أيلول/سبتمبر 2022.

وطلبت الأمانة الفنية للمنظمة أيضا معلومات بشأن النقل غير المصرح به للأسطوانتين المتعلقتين بحادث الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، واللتين يُزعم أنهما دُمِّرتا في هجوم على منشأة لإنتاج الأسلحة الكيميائية. وقد أبلغت بأن الأمانة الفنية لم تتلق ردا على ذلك الطلب حتى تاريخ آخر تقرير.

وتظل الأمانة الفنية لمنظمة الأسلحة الكيميائية ملتزمة التزاما تاما بتنفيذ ولايتها الرامية للتحقق من وفاء الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها المتصلة بالإعلان بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبقرارات الأجهزة المعنية بالسياسات في المنظمة وقرارات مجلس الأمن. غير أن تعاون الجمهورية العربية السورية الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما تم التأكيد عليه من قبل، ضروري لإغلاق ملفات جميع المسائل غير المحسومة. وبالنظر إلى الثغرات والتناقضات والتباينات التي تم تحديدها والتي لا تزال غير محسومة، تقدر الأمانة الفنية للمنظمة في الوقت الحالي أنه ما زال يتعذّر اعتبار الإعلان الذي قدَّمته الجمهورية العربية السورية دقيقا ومكتملا وفقا لما تقضي به اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأدعو الجمهورية العربية السورية إلى مواصلة تعاونها مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والاستجابة على وجه الاستعجال لجميع طلبات الأمانة الفنية.

ومنذ الاجتماع السابق للمجلس بشأن هذا الموضوع، أصدرت كل من بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية تقريرا في إطار ولاية كل منهما. في 22 شباط/فبراير 2024، أصدرت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرا لبعثة تقصي الحقائق بشأن حادثة استخدام مزعوم للمواد الكيميائية السامة كسلاح في اليرموك في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2017. وخلص التقرير إلى أن المعلومات التي تم الحصول عليها وتحليلها وفقا لولاية بعثة تقصي الحقائق لم تكن كافية لتوفير أسباب معقولة لتقرر بعثة تقصي الحقائق أن المواد الكيميائية السامة قد استخدمت كسلاح في الحادث المبلغ عنه. وتقوم بعثة تقصي الحقائق حاليا بإعداد عمليات النشر المقبلة وستقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن نتائج عملها في حينه.

كما أصدرت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مذكرة في 22 شباط/فبراير 2024 بعنوان ”التقرير الرابع لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملا بالفقرة 10 من القرار C-SS-4/DEC.3 ‹التصدي للتهديد الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية›، مارع (الجمهورية العربية السورية) – 1 أيلول/سبتمبر 2015“. وخلص فريق التحقيق وتحديد الهوية في التقرير،

استنادا إلى جميع المعلومات التي تم الحصول عليها وتحليلها، إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأنه في 1 أيلول/سبتمبر 2015، وخلال الهجمات المتواصلة التي استهدفت الاستيلاء على بلدة مارع، استخدمت وحدات من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) خردل الكبريت، باستخدام سلاح مدفعي واحد أو أكثر. وتمكن فريق التحقيق من تحديد ما مجموعه أربعة أفراد وردت أسماؤهم كجناة، وتم تحديد عضوين آخرين من تنظيم الدولة الإسلامية باعتبارهما المحركين الرئيسيين لبرنامج الأسلحة الكيميائية للتنظيم. وقد أطلع الأمين العام أعضاء المجلس على تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية، وسيصدر بوصفه الوثيقة S/2024/200. وسيواصل الفريق تحقيقاته وسيصدر تقارير أخرى في الوقت المناسب.

وكما أكد الممثل السامي لشؤون نزع السلاح في مناسبات عديدة، فإن أي استخدام للأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول. وأكرر أيضا دعوة الأمين العام إلى وضع حد لإفلات جميع الذين يجرؤون على استخدام هذه الأسلحة من العقاب، وخاصة ضد المدنيين. ولا يزال غياب المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وخطرا علينا جميعا.

وفي الختام، أحث أعضاء المجلس على الاتحاد بشأن هذه المسألة وإظهار روح القيادة في إثبات أنه لن يتم التسامح مع الإفلات من العقاب في استخدام الأسلحة الكيميائية.

وستواصل الأمم المتحدة دعم كل الجهود الرامية للحفاظ على قاعدة مناهضة الأسلحة الكيميائية وطي صفحة تلك الأسلحة المروعة إلى الأبد. ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم كل ما في وسعه من دعم ومساعدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إن روسيا، شأنها شأن عدد من الزملاء الآخرين في المجلس، قالت مرارا وتكرارا إن النظر في موضوع الملف الكيميائي السوري مرة كل ثلاثة أشهر أكثر من كاف. وفيما يتعلق بذلك الموضوع، لم نشهد أي تطورات في الحالة على أرض الواقع منذ وقت طويل. وهذا ما تؤكده أيضا الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد أديديجي إيبو.

واليوم على جدول الأعمال، لدينا تقرير شهري آخر – جُمع نصه نسخا ولصقا – للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرناندو أرياس (انظر S/2024/111). ومن بين التغييرات الجوهرية الملحوظة، لا يعكس التقرير سوى انعقاد الجولة السادسة والعشرين من المشاورات بين السلطات السورية وفريق تقييم الإعلان الأولي التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، أخطرت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السلطات السورية في 27 شباط/فبراير بأن المسائل الثلاث العالقة بموجب الإعلان الأولي لسورية قد حُلّت.

وتقدم دمشق كل المساعدة اللازمة لعمليات التفتيش التي يقوم بها ممثلو تلك المنظمة. والتعاون البناء مستمر. ونعتقد أن زملاءنا السوريين سيخبروننا عن ذلك بأنفسهم بالتفصيل اليوم. ومع ذلك، ليس لدينا شك في أن تلك الحقائق الموضوعية لن تفعل شيئا لتغيير لهجة بيانات الوفود الغربية اليوم، التي تطلب هذه الاجتماعات لغرض وحيد هو الهرولة لترديد حججها المعتادة المناهضة لسورية.

وبناء على أوامر من الغرب، تواصل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التصديق على "التحليلات الزائفة" المتحيزة سياسيا. والدليل الواضح على ذلك هو نشر تقرير بعثة تقصي الحقائق الأسبوع الماضي حول الحادث الذي وقع في مخيم اليرموك في ضواحي دمشق في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2017، وكذلك تقرير ما يسمى بفريق التحقيق وتحديد الهوية في الحادث الذي وقع في بلدة مارع في 1 أيلول/سبتمبر 2015. ولم تكن كلتا الوثيقتين دليلا واضحا آخر على تحيز قيادة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فحسب، بل برهنتا أيضا، مرة أخرى، بوضوح شديد على عدم فعالية عملها.

وفيما يتعلق بتقرير بعثة تقصي الحقائق، فإن الوقائع والجدول الزمني للأحداث غنية عن البيان. زار ممثلو البعثة موقع الحادث في اليرموك لأول مرة في كانون الأول/ديسمبر 2017، ولم يتم تسليم العينات المأخوذة خلال الزيارات اللاحقة التي قامت بها بعثة تقصي الحقائق إلى تلك المنطقة إلى مختبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلا في كانون الثاني/يناير 2020. تلقت الأمانة الفنية نتائج تحليل تلك العينات من قبل المختبرات المعينة في عام 2021، لكن التقرير النهائي لبعثة تقصي الحقائق لم يصل إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلا بعد ثلاث سنوات، في شباط/فبراير 2024. وذلك على الرغم من أنه، وفقا لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يجب تقديم التقرير النهائي عن التحقيق في حالات الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك نتائج تحليل العينات، إلى الدول الأطراف في الاتفاقية في موعد لا يتجاوز 30 يوما بعد الانتهاء من العمل على أرض الواقع. ونأسف لأننا مضطرون إلى تذكير الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها أنشطتها.

أما بالنسبة لتقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية غير الشرعي، فإننا لا نعتزم الخوض في تفاصيل محتواه. لم تكن الاستنتاجات حول مسؤولية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عن حادثة مارع مفاجأة لأحد. فقد توصلت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، والتي حققت في حوادث مماثلة في تلك المنطقة، إلى نفس الاستنتاج في عام 2016 فيما يتعلق بالعمل الإرهابي الكيميائي الذي تم تنفيذه في 21 آب/أغسطس 2015. وأثناء إعداد وثيقته، أظهر فريق التحقيق وتحديد الهوية مرة أخرى أساليب عمل غير مقبولة تتعارض مع مبادئ اتفاقية الأسلحة الكيميائية للتحقيق في حالات الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، وإجراءات حفظ الأدلة، والعمل مع الشهود، وضمان الزيارات إلى مواقع الحوادث، وما إلى ذلك. غير أن ذلك ما عاد يفاجئنا منذ فترة طويلة.

ومن الواضح أن البلدان الغربية، التي أجبرت على إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية في انتهاك للمبادئ الأساسية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، لم تكن مهتمة بالعمل الموضوعي والنزيه والعالي الجودة لهذا الهيكل. الهدف الوحيد من عمله هو إلقاء اللوم على سورية بأي ثمن لاستخدام الأسلحة الكيميائية، في غياب أي دليل مقنع على الإطلاق. وفي ذلك السياق، نود أن نكرر التأكيد على الموقف المبدئي للاتحاد الروسي. نحن لا نعتقد أن هذا الفريق شرعي. ولهذا السبب، لا نعتزم أساسا التعاون مع فريق التحقيق وتحديد الهوية أو أخذ نتائجه في الاعتبار. كما أن القيادة السورية لا تتحمل الالتزامات من هذا القبيل.

وفيما يتعلق باستخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية، دعونا لا ننسى حقيقة بسيطة. في عام 2016، منعت "الترويكا" الغربية جميع محاولات روسيا والصين لتوسيع ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لتشمل المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش في العراق، حيث، وفقا لتقارير فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية/داعش، يتم إنتاج الأسلحة الكيميائية – بما في ذلك غاز الخردل. وكانت الاستعدادات جارية لاستخدامها. من الواضح أن مهمة شيطنة القيادة السورية هي أولوية بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها أكثر بكثير من مواجهة مخاطر استخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الجماعات الإرهابية.

والحقائق التي ذكرتها ليست الأمثلة الوحيدة على التسييس المتزايد لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لقد ظلت تلك المنظمة منذ فترة طويلة منبرا للدول الغربية للنهوض بمصالحها التجارية الضيقة، وأصبحت أمانتها الفنية أداة مطيعة لخدمة تلك المصالح. لم تعد هذه الغطرسة مفاجأة لأحد. خلال الاجتماع السابق بشأن الملف الكيميائي السوري في كانون الأول/ديسمبر 2023 (انظر S/PV.9519)، تناولنا بالتفصيل، خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في لاهاي، التوصية باعتماد تدابير جماعية ضد دمشق من أجل منع توريد المواد الكيميائية والمعدات والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج إلى سورية. وتتناقض هذه الخطوة مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية وميثاق الأمم المتحدة، ناهيك عن المخاطر التي

تجلبها من حيث تفاقم الحالة الإنسانية المتردية بالفعل في سورية. ومع ذلك، هل تفكر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في ذلك؟ هذا بالأحرى سؤال بلاغي. فالنظام القائم على القواعد أكثر أهمية بالنسبة لهم من القانون الدولي.

ليس لدينا شك في أن اجتماع اليوم لن يكون أكثر من سبب آخر للدول الغربية للانخراط في الخطاب المعادي لسورية. إن برنامجهم عبارة عن عرض يؤدَّى بأدوار تم التدرب عليها جيدا. بعد ذلك، فإن مناقشة الملف الكيميائي السوري تذكرنا فعلا لا بمسرحية بقدر ما تذكرنا بمسلسل تلفزيوني مرهِق، يحاول مخرجوه دون جدوى إثارة الاهتمام العام الضعيف الذي طال أمده بتقلبات سخيفة وغير طبيعية في الحبكة. ولن نتفاجأ إذا سمعنا اليوم أيضا المزيد من الحكايات المعادية لروسيا والاتهامات السخيفة، حفاظا على استمرار عرض هذا المسلسل على الهواء. هذا جزء لا يتجزأ من ذلك النوع الذي فكرت فيه وتقدمه واشنطن وتوابعها. ونحن لا ننوي أن نلعب في مصلحتهم.

وإزاء خلفية المهام التي تواجه مجلس الأمن، نعتقد أن جلسات مثل جلسة اليوم مضيعة غير عقلانية للوقت والموارد، لا سيما في ضوء إحجام زملائنا الغربيين عن مناقشة شيء محرج لحليفهم في الشرق الأوسط، أي موضوع الجرائم الإسرائيلية ضد السكان المدنيين في غزة. ونحن على ثقة من أن الوفود التي تولت المراقبة في عام 2024 في مجلس الأمن سوف تستخلص أيضا الاستنتاجات اللازمة بشأن هذه المسألة بعد هذا الاجتماع. لدينا عمل نحتاج إلى القيام به معا بدلا من عقد اجتماعات لا طائل من ورائها للعمل من خلال قواعد اللعبة لمجموعة صغيرة من البلدان.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئ غيانا على العمل الممتاز الذي أنجزته خلال شهر شباط/فبراير، وأن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، ولفريقكم دعمنا الكامل لرئاستكم. وأود أيضا أن أشكر نائب الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد أديديجي إيبو، على عرضه.

لأكثر من عقد من الزمان، انتهكت الالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشكل متكرر في سورية. وبعد عام من نشر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرا عن الهجوم المميت الذي وقع في نيسان/أبريل 2018 في دوما، يجري عرض المزيد من الحقائق الدامغة على المجلس.

والتقرير الرابع لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي نشر في 22 شباط/فبراير، يخلص إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن وحدات داعش استخدمت غاز الخردل في سلسلة من الهجمات التي استهدفت الاستيلاء على بلدة مارع الشمالية صباح يوم 1 أيلول/سبتمبر 2015. وذلك السلاح الكيميائي، الذي يحظر القانون الدولي استخدامه، يتسبب في حروق كيميائية شديدة بالعينين والجلد والأغشية المخاطية. ويقال إن ما لا يقل عن 11 شخصا عانوا من مثل هذه الأعراض في تلك الهجمات التي، وفقا لتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، دبرتها القيادة العليا لتنظيم داعش .

إن لدى سويسرا كل الثقة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهي تثّني على العمل المنضبط لفريق التحقيق وتحديد الهوية ومهنيته ونزاهته. إن إثبات الحقائق أمر بالغ الأهمية لضمان المساءلة ومنع الهجمات في المستقبل. وفي هذه الحالة، فإن قيام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتحديد جهة فاعلة غير حكومية يؤكد ضرورة أن تتخذ الدول الأعضاء في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إجراءات ضد نقل السلع المخصصة لإنتاج الأسلحة الكيميائية إلى متلقين غير قانونيين. وقد أيدت سويسرا قرارا بهذا المعنى في مؤتمر الدول الأطراف الأخير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

ونرحب أيضا بعقد الجولة السادسة والعشرين من المشاورات مؤخرا بين فريق تقييم الإعلان التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية. وندعو سورية إلى مواصلة تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن تقديم إجابات قاطعة على النقاط التي تظل غير محسومة فيما يتعلق بإعلان سورية الأولي هو أحد الشروط لاستعادة حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتقديم تلك الإجابات على أساس تفسيرات ملموسة ومعقولة علميا ويمكن التحقق منها هو أيضا التزام تجاه المجلس.

تدين سويسرا استخدام الأسلحة الكيميائية وتدعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. والقرار 2118 (2013)، الذي اتُخذ قبل 12 عاما، يجسد الاقتناع الراسخ لدى مجلس الأمن والمجتمع الدولي بوجوب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ونرحب في هذا الصدد بالتعاون الرسمي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. فيجب أن تساهم مكافحة الإفلات من العقاب في ضمان عدم استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى من قبل أي أحد، في أي وقت وفي أي ظروف في سورية أو في أي مكان آخر في العالم.

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المدير إيبو على إحاطته الشاملة هذا الصباح.

وكما سمعنا من المدير إيبو هذا الصباح، أصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريره الرابع في 22 شباط/فبراير. وقد نسب هذا التقرير الأخير إلى داعش المسؤولية عن هجوم الخردل الكبريتي في مارع في 1 أيلول/سبتمبر 2015. نشيد بالمهنية والخبرة المتواصلتين لفريق التحقق وتحديد الهوية، وندين ذلك الاستخدام المؤكد من قبل داعش للأسلحة الكيميائية في سورية.

وقد أكدت الآن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بينها وبين الأمم المتحدة تسعة استخدامات للأسلحة الكيميائية من قبل نظام الأسد وأربعة من قبل داعش. إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي أحد وفي أي مكان وتحت أي ظرف هو أمر غير مقبول. ونأسف لأننا لا نستطيع استبعاد إمكانية استخدام المزيد من الأسلحة الكيميائية من قبل نظام الأسد أو من قبل جهات فاعلة غير حكومية في سورية.

لا تزال سورية تتقاعس عن الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). وكما قلنا مرات عديدة في هذه القاعة، فإن المسائل المعلقة في إعلان سورية الأولي عن الأسلحة الكيميائية، والتي تناولها المدير إيبو هذا الصباح، ليست مسائل أكاديمية. إنها تشمل مصير مئات الأطنان من عوامل الحرب الكيميائية وآلاف الذخائر الكيميائية.

إن عدم الاستقرار في المنطقة يزيد من خطر انتشار الأسلحة الكيميائية لتصل إلى جهات فاعلة غير حكومية. ويتعين علينا أن نواصل التركيز على خطر قيام أطراف فاعلة غير حكومية بتطوير أسلحة كيميائية أو حيازتها أو استخدامها. وينبغي لجميع الدول أن تفي بالتزاماتها بموجب القرار 1540 (2004) لضمان وجود الآليات المناسبة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

إن سلوك سورية المعرقل وعدم إعلانها الكامل عن مخزونها من الأسلحة الكيميائية لا يعطي أي أساس للثقة في تعامل سورية مع المواد الكيميائية والسلائف التي نعلم أنها تحتفظ بها. وفي مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 اتخذت الدول الأطراف قرارا بشأن التصدي للتهديد الناجم عن استخدام الأسلحة الكيميائية والتهديد باستخدامها في المستقبل. وعلى الرغم من الالتفاف الذي يحاول زملاؤنا الروس وضعه على ذلك القرار كانت وظيفته واضحة جدا. إنه يوصي الدول الأطراف باستعراض وتعزيز التدابير المحلية المتعلقة بنقل المواد الكيميائية والمواد السامة ذات الاستخدام المزدوج إلى سورية؛ وثانيا، يدعو القرار الدول الأطراف إلى تعزيز التعاون في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن التصدي لخطر استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب جهات فاعلة غير حكومية.

في الأسبوع الذي دعت فيه روسيا إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن بشأن تدخل الناتو في يوغوسلافيا، والذي عقد قبل 25 عاما، من الإفراط أن يقول زملاؤنا الروس إن هذه الاجتماعات لا طائل من ورائها، لأنه إلى أن تتعاون سورية بشكل بناء وشفاف مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وإلى أن تتيح سورية إمكانية الوصول غير المقيد لفريق تقييم الإعلان التابع للمنظمة، وإلى أن تعلن سورية عن أسلحتها

الكيميائية وتدمرها بالكامل، يتعين على المجلس أن يظل مركزا على ذلك التهديد الواضح المستمر للسلم والأمن الدوليين.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أنا أيضا وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. في البداية أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس. وبإمكانكم، سيدي، أن تعولوا على دعمنا الكامل خلال هذه الفترة. ونشكر أيضا غيانا على توجيه أعمال المجلس بطريقة فعالة وسلسة جدا في شهر شباط/فبراير.

تظل مالطة تؤيد عقد اجتماعات منتظمة بشأن هذا الملف، على النحو المنصوص عليه في القرار 2118 (2013). وبموجب القرار 2118 (2013)، أكد المجلس بالإجماع وجوب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذه ليست مجرد مسألة عدالة، بل هي أيضا مسألة وقاية. إن المساءلة الفعالة ضرورية للتأكد من أن الأسلحة الكيميائية لن تستخدم مرة أخرى.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول ويتعارض تماما مع القواعد والمعايير القانونية للمجتمع الدولي. وفي ضوء التقرير الرابع الأخير لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ومع الإعراب عن دعمنا المستمر للدور الرئيسي الذي يقوم به فريق التحقيق الدولي في تحديد الجناة، من الأهمية بمكان أن يكرر المجتمع الدولي إدانته لاستخدام الأسلحة الكيميائية وضمان اتخاذ التدابير المناسبة.

ونحيط علما بعقد الجولة السادسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلان والسلطات الوطنية السورية في الشهر الماضي. وعلى الرغم من أن ذلك يمثل خطوة إيجابية إلا أنها لا تكفي للوفاء بالالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). ونتطلع في هذا الصدد إلى نتائج تلك الاجتماعات، بما في ذلك تقييم الأمانة الفنية لردود الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بالعينات التي جمعها فريق تقييم الإعلان أثناء انتشاره في البلد.

إن أحدث تقرير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2024/192) يذكر بوضوح أن الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية لا يمكن اعتباره دقيقا وكاملا وفقا للاتفاقية وللقرار 2118 (2013). وهذا أمر مؤسف. نحث السلطات السورية على تقديم التفسيرات والوثائق لحل القضايا العالقة، بما في ذلك التفسيرات المعقولة علميا والقابلة للتحقق فيما يتعلق بالبحث والتطوير في مواقع معينة. لقد استخدمت الجمهورية العربية السورية الأسلحة الكيميائية ضد سكانها تسع مرات على الأقل، كما يتضح من التحقيقات المستقلة التي أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتحقيقات المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. مع ذلك، وبعد أكثر من 10 سنوات من انضمامها إلى الاتفاقية واتخاذ القرار 2118 (2013)، أخفقت في الإعلان عن جميع مخزوناتها وتدميرها. وهذا يقلقنا بشدة. وتدين مالطة كذلك نشر تنظيم داعش المستهجن لخردل الكبريت خلال حصاره للاستيلاء على مارع في أيلول/سبتمبر 2015. إن قيام جماعة إرهابية بتطوير هذا العامل من عوامل الحرب الكيميائية غير المشروعة ونظام إيصاله هو أمر مثير للقلق.

وفي الختام، نكرر إدانتنا القوية لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة فاعلة، وتحت أي ظروف.

علاوة على ذلك، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها التقنية. إنها تضطلع بولايتها بشكل مستقل ومحايد ووفقا للمعايير الدولية. وينبغي للمجلس أن يتحد في الإقرار بذلك وأن يمتنع عن التشكيك في عملها.

السيد سون تشي تشيانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أبدأ بتهنئة اليابان على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أشكر غيانا على توجيه المجلس إلى خاتمة ناجحة في الشهر الماضي.

إن موقف الصين من القضايا المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ثابت، فنحن نعترض بشدة على استخدام أي أحد للأسلحة الكيميائية، تحت أي ظروف أو لأي غرض. ونأمل أن يصبح عالمنا قريبا عالما خاليا من الأسلحة الكيميائية.

وأود أن أشاطركم ملاحظتين بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية.

أولا، الحوار والتفاوض يقدمان الحل الوحيد لهذه المسألة. ونرحب بالجولتين الأخيرتين من المشاورات التقنية بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلا عن التقدم الإيجابي المحرز بشأن المسائل المعلقة المتعلقة بالإعلان الأولي. ونتطلع إلى استمرار التعاون البناء بين الأمانة الفنية والحكومة على أساس الاحترام المتبادل والتعاون على قدم المساواة لتهيئة الظروف المواتية لتسوية مسألة الأسلحة الكيميائية السورية.

ثانيا، التمسك بسلطة اتفاقية الأسلحة الكيميائية هو ضمان أساسي لتسوية المسألة. ومن الضروري أن تمتثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية امتثالا صارما لمتطلبات هذه الاتفاقية ومرفقاتها المتعلقة بالتحقق، وأن تتقيد بمبادئ الامتثال الإجرائي والأدلة الموثوقة والاستنتاجات ذات المصداقية في التحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية ومتابعة المساءلة عنه.

لقد أُجبر عدد قليل من البلدان، دون مشاورات مسبقة، من خلال التصويت على مقرر جديد بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية السورية واتخاذه في الدورة الأخيرة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية. وترى الصين أن ذلك أمر يبعث على القلق البالغ. ندعو جميع الأطراف إلى العودة إلى تقليد بناء توافق الآراء بغية الحفاظ حقا على سلطة الاتفاقية وفعاليتها.

ونأمل أن يبذل المدير العام والأمانة الفنية جهودا ملموسة لصون الطابع التقني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تنضم كوريا إلى الآخرين في الإشادة بغيانا على رئاستها الناجحة وتود أن تعرب عن دعمنا وتعاوننا الكاملين لنجاح الرئاسة اليابانية. وأود أيضا أن أشكر السيد أديديجي إيبو، مدير ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطته المفيدة بشأن هذه المسألة.

لقد جعل المجلس من تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية أولوية، وتؤيد جمهورية كوريا بقوة الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية كوريا بنشر التقرير الرابع لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتثّني على عمله المحايد والمستقل.

وتعرب جمهورية كوريا عن قلقها البالغ إزاء النتائج التي توصل إليها الفريق بوجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن داعش استخدم خردل الكبريت – وهو سلاح كيميائي – في هجمات بالمدفعية على بلدة مارع في 1 أيلول/سبتمبر 2015. وفي مواجهة حالة أخرى من الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية في سورية، نؤكد مجددا موقفنا بأنه يجب محاسبة جميع المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

لقد مر أكثر من عقد على اتخاذ القرار 2118 (2013) بالإجماع في أعقاب استخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة، في سورية. ومع ذلك، يساورنا قلق بالغ لأن المسألة أظهرت تقدما محدودا خلال السنوات الماضية. وعلى الرغم من أننا نرحب بالجولة السادسة والعشرين الأخيرة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلان وسورية، يجب أن تتجاوز تلك المشاورات مجرد الاجتماعات الروتينية وأن تسفر عن نتائج ملموسة. ولذلك يجب على سورية أن تتحمل المسؤولية الكاملة وأن تقدم لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تفسيرا علميا معقولا ويمكن التحقق منه.

لقد تلقينا قبل أسبوعين التقرير الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن التقدم المحرز في القضاء على الأسلحة الكيميائية في سورية، مع شرح وتعديلات الحكومة السورية بشأن هذه المسألة (انظر S/2024/192). ومع ذلك من المؤسف أنه لا تزال هناك تباينات وتناقضات تحتاج إلى معالجة. ولذلك ندعو سورية إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم جميع المعلومات المطلوبة والضرورية إلى الأمانة الفنية.

لا يمكن أبدا التسامح مع استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، ومن قبل أي أحد، وتحت أي ظروف. وفي ضوء ذلك، يجب على مجلس الأمن أن يتصرف بحزم ضد أي استخدام آخر للأسلحة الكيميائية من خلال ضمان التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي تشمل التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية في سورية.

وفي هذا الصدد، تؤكد جمهورية كوريا من جديد التزامها الثابت بالوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن، فضلا عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي على استعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس لمعالجة المسألة السورية.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالإعراب عن تهانينا لوفد غيانا على العمل الممتاز الذي أُنجز خلال شهر شباط/فبراير، وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، ولوفدكم دعم إكوادور في إدارة أنشطة المجلس لشهر آذار/مارس. ويقدر وفد بلدي أيضا الإحاطة التي قدمها السيد أديديجي إيبو، مدير ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

تقدر إكوادور جهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأرحب في هذا الصدد بإجراء الجولة السادسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلان التابع للأمانة الفنية للمنظمة والسلطة الوطنية السورية، التي عُقدت في الفترة من 23 كانون الثاني/يناير إلى 1 شباط/فبراير 2024. وهذا النوع من التعاون هو أفضل طريقة للحصول على نتائج إيجابية والمساءلة والوفاء السليم بالالتزامات بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن ملف الأسلحة الكيميائية السورية. ولذلك أشجع السلطات السورية على مواصلة التعاون بطريقة منفتحة وشفافة في إطار من التفاهم المشترك عبر الحوار.

ومما يثير القلق استنتاجات التقرير الرابع لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي يثبت أن هناك أسبابا كافية للتأكد من استخدام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لغاز الخردل خلال الهجمات للاستيلاء على مدينة مارع في 1 أيلول/سبتمبر 2015. لا بد من إدانة ذلك الحدث، ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب للمسؤولين عنه. علاوة على ذلك، فإن أعمال الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، إلى جانب انتشار أسلحة الدمار الشامل، تشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين.

وكما ورد في القرار 1540 (2004)، يجب على الدول أن تعتمد وتنفذ الوسائل اللازمة لمنع الأطراف غير الحكومية من الحصول على أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، أو صنعها أو امتلاكها أو تطويرها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها، ولا سيما لأغراض الإرهاب. إن خطر حيازة أسلحة دمار شامل من قبل أطراف فاعلة غير حكومية، بما في ذلك الجهات ذات الأهداف الإرهابية، واستخدامها لا يعترف بحدود. ولهذا السبب، أكرر التأكيد على ضرورة الامتثال لجميع الالتزامات المنصوص عليها في القرار 1540 (2004).

وختاما، فإن إكوادور، تقديرا منها لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونزاهة أفرقتها التقنية ومهنيتها وحيادها وموضوعيتها واستقلالها، تكرر مرة أخرى رفضها لإنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية وتدين بأشد العبارات استخدامها من جانب أي أحد، ضد أي أحد، في أي مكان وتحت أي ظروف.

السيد أفونسو (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن (مجموعة 3+1) الجزائر وسيراليون وموزامبيق – فضلا عن غيانا

بالنيابة عن مجموعة A3+، نعرب عن أحر تهانينا لكم، سيدي الرئيس، ولبلدكم، اليابان، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الثقيلة. ونشيد بسعادة السفيرة كارولين رودريغز – بيركيت وبجميع أعضاء فريق غيانا على رئاستهم الممتازة للمجلس في شباط/فبراير.

نشكر السيد أديديجي إيبو، مدير ونائب الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطته الإعلامية. ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة.

ونحيط علما بمحتويات التقرير الشهري الـ 125 لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي يشمل الفترة من 24 كانون الثاني/يناير إلى 23 شباط/فبراير (انظر S/2024/192). وننوه أيضا بتقديم التقرير الشهري الـ 123، المؤرخ 15 شباط/فبراير، عن التقدم الذي أحرزته الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بتدمير أسلحتها الكيميائية.

تُشجِّع مجموعة A3+ الأمانة العامة على الاستمرار في جهودها لتوضيح إعلانات الجمهورية العربية السورية بمعالجة الثغرات

والتناقضات المحددة التي لا تزال بدون حل. وبالإضافة إلى ذلك، نحث الجمهورية العربية السورية على الاستمرار في تعاونها بتقديم التفسيرات والوثائق والتعديلات المعنية عن المسائل المعلقة، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونلاحظ مع التقدير تعاون الجمهورية العربية السورية مع الأمانة العامة، لا سيما سماحها بإجراء الجولة السادسة والعشرين من المشاورات في دمشق في كانون الثاني/يناير وتقديم تفسيرات لنتائج تحليل العينات التي جمعها فريق تقييم الإعلانات في أحد المواقع المعلنة.

على الرغم من التطورات المشجعة الأخيرة، لا تزال مجموعة A3+ تشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة التقدم في الجهود الرامية إلى إغلاق برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية. ونؤكد من جديد اعتقادنا الراسخ بأنه يجب إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي شخص كان، وتحت أي ظرف من الظروف. من غير المقبول، بموجب القانون الدولي، الإفلات من العقاب على هذه الجريمة البشعة.

تشير النتائج الأخيرة الواردة في تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2024/200) إلى وجود أسباب موجبة للاعتقاد بأنه في 1 أيلول/سبتمبر 2015، وخلال الهجمات المستمرة التي استهدفت الاستيلاء على بلدة مارع، نشرت وحدات من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) خردل الكبريت باستخدامها مدفع واحد أو أكثر. وتشير هذه النتائج إلى أنه من الآن فصاعدا، سينظر إلى برنامج الأسلحة الكيميائية السوري من منظور مختلف. وتعرب مجموعة A3+ عن قلقها البالغ إزاء التهديدات التي تشكلها الأعمال الإرهابية باستخدام الأسلحة الكيميائية، في ضوء نشر تنظيم الدولة الإسلامية لهذه الأسلحة.

وفي هذا الصدد، نحث مراكز التنسيق في الجانبين على الإسراع في ترتيبات عقد اجتماع رفيع المستوى بهدف معالجة ملف الأسلحة الكيميائية السورية استنادا إلى النتائج الجديدة الواردة من مارع. ومن شأن ذلك أن يعزز الزخم اللازم للتوصل إلى حل نهائي بشأن المسائل المعلقة والإسراع بالعملية في نهاية المطاف.

تهيب مجموعة A3+ بالجمهورية العربية السورية مواصلة تعاونها مع التزامات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما يتماشى مع القرار 2118 (2013) واتفاقية الأسلحة الكيميائية، من أجل المساعدة في حل القضايا التي طال أمدها – الإعلان عن جميع الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها التي بحوزتها، وتنظيم الجولة المقبلة من المشاورات مع فريق تقييم الإعلانات وحسم القضايا العالقة بغية إغلاق هذا الملف نهائيا.

ما انفكت مجموعة A3+ ملتزمة بحتمية عدم استخدام الأسلحة الكيميائية وبجميع الجهود الرامية إلى حظر تطويرها أو إنتاجها أو حيازتها أو تخزينها أو الاحتفاظ بها أو نقلها أو استخدامها. ونؤكد من جديد استمرار دعمنا للقرار 2118 (2013)، ونشدد على ضرورة إغلاق نهائي للمسائل المتعلقة ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ اليابان على توليكم رئاسة المجلس، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل لكم خلال رئاستكم. واسمحوا لي أيضا أن أشكر غيانا على إدارتها لرئاسة هادئة جدا خلال شهر شباط/فبراير.

أشكر نائب الممثلة السامية، إيبو على إحاطته الإعلامية.

اسمحوا لي أن أبدأ برسالة عامة: إن استخدام الأسلحة الكيميائية في القرن الحادي والعشرين أمر غير مقبول. بالنسبة لنا فهو أمر عفا عليه الزمن تقريبا. استُخدمت الأسلحة الكيميائية على أراضي سلوفينيا خلال الحرب العالمية الأولى، وتمكنا، للأسف، من معرفة آثارها البغيضة في وقت مبكر.

على نحو أكثر تحديدا، واجه حظر الأسلحة الكيميائية الذي طال أمده تحديا في السنوات الأخيرة بسبب استخدامها المتكرر في الجمهورية العربية السورية وأماكن أخرى. وتدين سلوفينيا بأشد العبارات

الممكنة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص. فهذه الأفعال ترتب آثارا مدمرة على المدنيين والبيئة، وتشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وينبغي محاسبة المسؤولين عن استخدام هذه الأسلحة.

وفي ذلك الصدد، ترحب سلوفينيا بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثتها لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية وفريق التحقيق وتحديد الهوية. نحن سعداء بالعمل الدؤوب الذي قام به فريق التحقيق المستقل الذي أوضح مؤخرا الظروف المحيطة باستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل قوات الدولة الإسلامية في العراق والشام في بلدة مارع السورية في شهر أيلول/سبتمبر 2015.

لا نزال نشعر بالقلق إزاء العديد من الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية في

هناك أسباب موجبة للاعتقاد بأنه على الرغم من تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج المعلنة والذي تم التحقق منه، احتفظت سورية بجزء من برنامجها للأسلحة الكيميائية، في انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

علاوة على ذلك، أكدت هيئات التحقيق الدولية استخدام القوات السورية للأسلحة الكيميائية في تسع حالات منذ انضمام سورية إلى الاتفاقية. وهذا أمر غير مقبول. وندعو سورية إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية، والإعلان عن جميع أنشطتها في مجال إنتاج الأسلحة الكيميائية وأبحاثها، وتدمير أي مخابئ سرية متبقية، والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك إتاحة الوصول غير المقيد إلى المواقع والوثائق والأشخاص اللازمين لحل جميع القضايا المعلقة.

مهما شددت، لا يمكنني أن أشدد بما فيه الكفاية على ضرورة منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية، واهتمام مجلس الأمن في هذا الصدد، منطقي تماما. وتعتقد سلوفينيا أن النهج المتعدد الأطراف، الذي محوره اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والقانون الإنساني الدولي، هو وحده الذي يمكن أن يمهد الطريق أمام إقامة عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية.

نحيط علما بموقف الاتحاد الروسي. وينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم وقته وموارده بحكمة. وبما أن الاتحاد الروسي لا يروق له أن يوصف بأنه يكيل بمكيالين، سوف نذكره بهذا الموقف، كلما اقتضى الأمر ذلك.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن وأؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم. كما أشكر نائب الممثلة السامية، إيبو، على إحاطته الإعلامية واهتمامه المستمر بهذه المسألة المهمة.

ما انفكت الولايات المتحدة، إلى جانب معظم المجتمع الدولي، تندد طوال 10 سنوات، بانتهاك نظام الأسد المتكرر والمستمر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). لقد أدنا استخدام النظام المتعدد والمؤكد بشكل مستقل للأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري وتقصير النظام في الإعلان الكامل عن أسلحته الكيميائية ومرافق إنتاجها وتدميرها. وسنواصل السعي إلى مساءلة جميع من يستخدمون الأسلحة الكيميائية.

إن التقارير الأخيرة الصادرة عن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مثيرة للقلق. أحث جميع أعضاء المجلس على قراءة مذكرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادرة في أيلول/سبتمبر 2023 بعنوان "انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية: بعد عشر سنوات". وتقدم تلك الوثيقة سردا وقائعيا لسجل سورية في عدم الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإن تقرير المدير العام عن التقدم المحرز في القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري يبعث على نفس درجة القلق (انظر S/2024/192).

ويأتي تقرير المدير العام آرياس في أعقاب القرار الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الخريف الماضي، والذي استند لأول مرة إلى الفقرة 3 من المادة الثانية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأوصى بأن تتخذ الدول الأطراف بعض "التدابير الجماعية" لمنع نقل المواد الكيميائية والمعدات ذات الاستخدام المزدوج إلى سورية. ويجب على الدول الأطراف أن تعمل

على منع وقوع هذه المواد في أيدي نظام الأسد والجهات الفاعلة من غير الدول، ولا سيما الجماعات الإرهابية.

تؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما التنفيذ الصارم لهذا القرار. وسنعمل من أجل بلوغ تلك الغاية، ونؤيد تأييدا تاما عقد اجتماع لمجلس الأمن هذا العام لمناقشة تنفيذه. وكما هو موثق جيدا في تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذه، يواصل النظام السوري التعتيم وعرقلة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسائر أفرقتها الفنية التي تسعى إلى الانخراط الكامل مع سورية في تنفيذ ولاياتها. إن سورية، بدلا من معالجة التناقضات في إعلانها أو تزويد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتعاون كامل وموضوعي، تواصل المماطلة والانحراف، ويقوم أصدقاء سورية بتسييس العمل الفني للمنظمة.

إن النتائج الأخيرة التي توصل إليها فريق تقييم إعلان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تزيد من قلقنا حيال إبقاء النظام السوري على قدرة معينة من الأسلحة الكيميائية. ونلاحظ بقلق مماثل التقرير الصادر في 22 شباط/فبراير عن فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والذي خلص إلى وجود أسباب موجبه للاعتقاد بأنه في 1 أيلول/سبتمبر 2015، وخلال الهجمات المستمرة التي استهدفت الاستيلاء على بلدة مارع، نشر إرهابيو داعش خردل الكبريت. ويخلص التقرير إلى أن ما لا يقل عن 11 شخصا واجهوا مواد سائلة من مقذوفات أطلقها داعش وعانوا من أعراض تتفق مع التعرض لخردل الكبريت. وتتماشى هذه النتائج مع تقييم الولايات المتحدة نفسها للهجوم.

أما وقد تبين بأن تنظيم داعش/الدولة الإسلامية في العراق والشام هو المسؤول عن هذه الهجمات، فإن هذا التقرير يوضح أن فريق التحقيق المستقل يقدم تقارير عن المكان الذي تقوده إليه الحقائق، على الرغم من الادعاءات الخالية من التحيز من قبل أعضاء المجلس والنظام السوري. وكما ذكر فريق التحقيق المستقل ذاته، فإنه طبَّق نفس المنهجيات والمعايير على هذا التحقيق، كما طبَّق ذلك في جميع تقاريره السابقة. نشيد بالعمل المستقل والمحايد والخبير الذي يقوم به موظفو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وندين استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف.

يوضح التقرير أيضا حاجة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى الإبقاء على الدراية الفنية الفريدة للفريق في مجال التحقيق، التي تؤدي دورا حاسما في دعم المعيار العالمي ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. وتشجع الولايات المتحدة المجتمع الدولي على تعزيز التعاون في منع حيازة الإرهابيين للأسلحة الكيميائية، وتوضح أنه لا يمكن الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص.

ومما يبعث على القلق أن سورية مستمرة في عدم الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات المجلس، الأمر الذي يشكل خطرا على السوريين والمجتمع الدولي. ونرحب بالعمل الجاري الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وكذلك بتقريرها. نحن ملتزمون بالعمل مع المجلس وفي المحافل المتعددة الأطراف الأخرى ومع البلدان الشريكة للتصدي لهذا التهديد وضمان عدم قيام نظام الأسد بترويع الشعب السوري مرة أخرى بالأسلحة الكيميائية.

أخيرا، اسمحوا لي أن أقول بضع كلمات ردا على الهجمات التي شنها البعض على مهنية وصرامة أفرقة التحقيق. نشيد بالتحقيقات التي أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وما زلنا معجبين بالصرامة التي تضفيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على كل جهودها الاستقصائية، حيث تجمع وتحلل بدقة الأدلة من مصادر عديدة للتوصل إلى استنتاجات لا يمكن دحضها. هذا العمل المهم لا بد منه لتتسنى محاسبة المسؤولين عن هذه الهجمات. ولا يمكن أن يكون هناك، وأكرر، لا إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد إيبو على إحاطته الإعلامية.

يشكل انتشار الأسلحة الكيميائية تهديدا للسلم والأمن الدوليين، الأمر الذي لا يزال يقتضي من المجلس اليقظة. خلال السنوات العشر

الماضية، شهدنا عودة مثيرة للقلق لاستخدام الأسلحة الكيميائية، ولا سيما في سورية. وتؤيد فرنسا بقوة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سعيها إلى القضاء على هذه الأسلحة وتوثيق استخدامها وتحديد مرتكبيها والتمكين من المساءلة.

ترحب فرنسا بالتقرير الأخير لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والذي خلص إلى نتيجة مؤداها أن داعش مسؤولة عن الهجوم الكيميائي الذي ارتكب في بلدة مارع في 1 أيلول/سبتمبر 2015. لقد أثَّر غاز الخردل الذي تم نثره في ذلك اليوم على 11 شخصا على الأقل. وهذا التقرير، الذي جاء نتيجة عمل تحقيقي كبير أجري بشكل مستقل ونزيه، حدد لأول مرة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب جهة فاعلة من غير الدول. وستواصل فرنسا دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب الكيميائي. وفي ذلك الصدد، يشكل وجود إطار للمناقشات بشأن الإرهاب الكيميائي داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منبرا مفيدا لإعداد جميع الدول للرد على أي هجمات من ذلك النوع.

تؤكد فرنسا من جديد أيضا تأييدها للقرار 1540 (2004)، وسنحتفل بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذه في الشهر المقبل. ذلك القرار صك أساسي لمنع الأطراف من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

تدين فرنسا استخدام الأسلحة الكيميائية في أي وقت وفي أي مكان ومن قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف، سواء أكان مرتكبوها جماعات إرهابية أم دولا تنتهك التزاماتها الدولية.

وفي هذا الصدد، لنتذكر أن التقارير الثلاثة السابقة لفريق التحقيق أظهرت أن النظام السوري مسؤول عن الهجمات الكيميائية التي ارتكبت في اللطامنة في عام 2017 وفي سراقب ودوما في عام 2018. لقد استخدم النظام السوري الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، بما في ذلك بعد انضمامه إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 2013، وبعد أن اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2118 (2013). ومنذ ذلك الحين، كان ينبغي على النظام السوري التخلي عن استخدام تلك الأسلحة وتدمير مخزوناته بالكامل. لم تجب سورية على الأسئلة المتبقية حول وضع مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية. إن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يشير مرة أخرى في أحدث تقرير له (انظر S/2024/192) إلى أنه لا يزال يتعذّر عَدُّ الإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية دقيقا ومكتملا وفقا لما تقضي به الاتفاقية. وتدعو فرنسا سورية مرة أخرى إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وهذا شرط أساسي لاستعادة سورية حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف، التي تم تعليقها في عام 2021. ولا تزال فرنسا ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية. وستواصل العمل مع شركائها ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لكفالة ألا يمر استخدام تلك الأسلحة اللاإنسانية دون عقاب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

أشكر السيد إيبو على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

وأود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على مبادئ اليابان بشأن ملف الأسلحة الكيميائية. إنّ استخدام أيّ طرف كان للأسلحة الكيميائية، بأي صورة من الصور، في أي وقت من الأوقات، أينما كان ذلك وأيا كانت الظروف أمر غير مقبول، ويجب محاسبة المسؤولين عن استخدامها. وتحقيقا لتلك الغاية، نشيد بالعمل المهني والمحايد والمستقل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وندعمه بقوة، ونؤكد من جديد أهمية العمل الجاري الذي تقوم به بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية في إثبات الحقيقة فيما يتعلق بالحالات المزعومة لاستخدام الأسلحة الكيميائية وتحديد هوية مرتكبيها. وقد خلص أحدث تقرير لهذا الفريق إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ارتكب هجمات بالأسلحة الكيميائية في ناحية مارع في أيلول/سبتمبر 2015. تدين اليابان هذا الاستخدام للأسلحة الكيميائية، كما خلص التقرير إلى ذلك. وإلى جانب الحالات التي حدد فيها فريق التحقيق المستقل هوية الجناة في تقاريره الثلاثة السابقة، تقع على عاتقنا

مسؤولية مشتركة لمحاسبة أولئك الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية وتحقيق العدالة للضحايا. إننا نعارض بشدة أي محاولة لتقويض العمل القيم الذي يقوم به فريق التحقيق وتحديد الهوية.

وفيما يتعلق بآخر تقرير شهري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2024/192)، تأسف اليابان عميق الأسف لأن التقرير يؤكد مرة أخرى أنه لا يزال يتعذّر عَدُّ الإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية دقيقا ومكتملا، منتهكة بذلك التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). وبينما نحيط علما بنتائج جولات المشاورات المعقودة مؤخرا، يجب على سورية أن تواصل انخراطها وتعاونها بحسن نية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق تقييم الإعلانات التابع لها. كما نحث سورية على تقديم تفسيرات ووثائق ملموسة ومعقولة علميا ويمكن التحقق منها لحل جميع المسائل المعلقة، على النحو الذي طلبه فريق تقييم الإعلانات في الجولة السادسة والعشرين من المشاورات. يجب أن يظل منع تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية أولوية المجلس. وندعو مرة أخرى جميع أعضاء المجلس إلى مشاركتنا في حث الحكومة السورية على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013)، والقضاء على برنامجها للأسلحة الكيميائية برمته. وتعتقد اليابان أنه ينبغي للمجلس أن يبقي هذه المسألة قيد نظره بانتظام.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. كما أتوجه بالشكر لسلفكم، غيانا، على إدارتها الناجحة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

مجددا، ينعقد مجلس الأمن لمناقشة ما سمي بالملف الكيميائي للجمهورية العربية السورية. وتبرز جلسة اليوم مرة أخرى مسألتين أساسيتين؛ وهما أولا، إمعان الدول الغربية الثلاث دائمة العضوية في نهجها القائم على توظيف هذا الملف كأداة سياسية للضغط على الحكومة السورية. ثانيا، ازدواجية المعايير التي يجسدها التغاضي عن التهديد الفعلي والحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط، والناجم عن ترسانة كيان الاحتلال الإسرائيلي من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية، لا سيما وأننا شهدنا مؤخرا تهديدات خطيرة باستخدام الأسلحة النووية ضد الشعب الفلسطيني. كما شهدنا أيضا استخدامات موثقة لأسلحة محظورة، بما فيها الفوسفور الأبيض من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وجنوب لبنان.

تواصل الجمهورية العربية السورية تعاونها مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، اتساقا مع نهجها الذي بدأته منذ اتخاذها لقرارها الاستراتيجي والطوعي في العام 2013 بالتخلي عن برنامجها الكيميائي والانضمام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. في هذا السياق، أود أن أشير إلى النقاط التالية.

أولا، قدمت اللجنة الوطنية السورية تقريريها الشهريين الـ 122 و الـ 123، اللذين يغطيان الأنشطة التي تم إجراؤها في خلال الفترة الأخيرة.

ثانيا، يسرت اللجنة الوطنية السورية عقد جولة المشاورات الـ 26 لفريق تقييم الإعلان وقدمت كل التسهيلات لإنجاح مهامة الفريق. كما حرصت على إحراز تقدم ملموس لإغلاق عدد من المسائل، حيث تم الاتفاق على جملة من الخطوات التي نفذتها سورية انطلاقا من إيمانها بأهمية أن تكون جولات المشاورات موضوعية وإيجابية.

ثالثا، بتاريخ 27 شباط/فبراير 2024، أعلمت الأمانةُ الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية اللجنةَ الوطنية السورية بأنه قد تم إغلاق ثلاث مسائل معلقة تتعلق بالإعلان الأولي السوري، وأن هناك مسائل أخرى يمكن التوصل لحلها، وأصبح إغلاقها وشيكا. إن هذا يؤكد صحة دعوتنا المستمرة لبعض الدول بالتوقف عن كيل الاتهامات الباطلة، وعدم استباق نتائج المشاورات.

رابعا، يسرت اللجنة الوطنية السورية عقد جولة التفتيش العاشرة لمركز الدراسات والبحوث العلمية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وسأنقل لكم هنا ما ورد في تقارير الأمانة الفنية عن جولة التفتيش تلك،

”تمكن فريق التفتيش من تنفيذ الأهداف الموكلة إليه. وخلال جولة التفتيش العاشرة، لم يلاحظ الفريق أي أنشطة تتعارض مع التزامات الدولة الطرف موضع التفتيش، سواء بموجب الاتفاقية أو بموجب أي قرارات صادرة عن أجهزة صنع القرارات في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفيما يخص تعاون الدولة الطرف موضوع التفتيش، فقد قدمت المساعدة والدعم والوصول، بما في ذلك المسائل الإدارية واللوجستية، بناء على طلب فريق التفتيش. لم يكن هناك تأخير خلال فترة التفتيش.“

إن هذا دليل إضافي على مدى تعاون سورية مع الأمانة الفنية.

تأسف سورية لقيام بعض الدول الغربية بالعمل على اعتماد قرار خلافي مسيس خلال أعمال الدورة الـ 28 لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية. وتجدد سورية التأكيد أن هذا القرار يأتي في محاولة لإضفاء المشروعية على التدابير القسرية، وحديثة الجانب المفروضة على الشعب السوري، التي أكدت الأمم المتحدة مرارا عدم شرعيتها وانتهاكها لحقوق الإنسان، بما فيه حقه بالتنمية وإلحاق المزيد من الأضرار بالقطاعات الاقتصادية والصناعات الحيوية، بما فيها صناعة الأدوية، وذلك في الوقت الذي تبذل فيه الحكومة السورية قصارى جهدها لتحسين الأوضاع الإنسانية وتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها.

ختاما، تجدد الجمهورية العربية السورية إدانتها، استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أيا كان وفي أي زمان ومكان وتحت أي ظرف كان. وتؤكد سورية على أنها أوفت بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقية، ودمرت كامل مخزونها الكيميائي، وهي تتطلع إلى المضي قدما في تعاونها القائم مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لإغلاق جميع المسائل العالقة، وصولا إلى إغلاق هذا الملف بشكل نهائي. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي على ضرورة الحفاظ على الطابع الفني لهذا الملف، بعيدا عن التسييس الذي طغى على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وألحق أضرارا بالغة بمصداقيتها ومهنيتها وحياديتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ اليابان على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأعرب عن التقدير لغيانا على النجاح في إتمام رئاستها في شباط/فبراير. نرحب بحضور السيد إيبو، نائب الممثلة السامية لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جلسة اليوم.

تدين إيران مرة أخرى بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن جانب أية جهة وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. ونشدد مرة أخرى على أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايدا ومهنيا وموثوقا وموضوعيا، ويجب أن يمتثل امتثالا تاما لمتطلبات وإجراءات اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبنفس القدر من الأهمية، يجب أن تكون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قادرة على أداء واجباتها بطريقة محايدة ومهنية وموضوعية من أجل إثبات الحقائق ووضع استنتاجات قائمة على الأدلة. ونكرر دعوتنا إلى تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا وفعالا ومن دون تمييز. ونعتقد أن تسييس تطبيق الاتفاقية واستغلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق مآرب سياسية يقوض مصداقية كل من المنظمة والاتفاقية.

والجمهورية العربية السورية، بوصفها طرفا ملتزما بالاتفاقية، تواصل الوفاء بالتزاماتها وتعاونها الوثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولم تكتف السلطة الوطنية السورية بتقديم تقارير شهرية تفصل الأنشطة داخل سورية، بل يسرت أيضا بنشاط الجولة السادسة والعشرين من المشاورات لفريق تقييم الإعلانات بتوفير التسهيلات اللازمة لإنجاح مهمة الفريق. بالإضافة إلى ذلك، يسرت السلطة الوطنية السورية الجولة العاشرة من عمليات التفتيش على مركز الدراسات والبحوث العلمية في كانون الأول/ديسمبر 2023. وتؤكد تقارير الأمانة الفنية أن سورية قدمت المساعدة والوصول والدعم المطلوبة، بما في ذلك ما يتعلق بالأمور الإدارية واللوجستية، بناء

على طلب فريق التفتيش لتمكينه من تحقيق أهدافه. وهذا دليل آخر يؤكد تعاون سورية المستمر مع الأمانة الفنية. ولذلك، أبلغت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية السلطة الوطنية السورية في 27 شباط/فبراير بإغلاق ثلاث مسائل معلقة تتعلق بإعلان سورية الأولي والمسائل المتبقية التي يمكن إغلاقها. ويؤكد هذا التطور المهم أهمية اتباع نهج غير سياسي إزاء هذه المسألة. وندعو بعض الدول إلى الامتناع عن توجيه اتهامات سياسية لا أساس لها ضد سورية أو إصدار أحكام سابقة لأوانها قبل اختتام هذه المشاورات.

ونؤيد مواصلة الحوار البناء بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لمعالجة أي مسائل متبقية والوصول بالملف إلى حل نهائي وحاسم. وهذا النهج محوري لكفالة الشفافية والمساءلة والتوصل إلى حل مرضٍ لجميع المسائل غير المحسومة. ونأسف لأن بعض البلدان الغربية سعت إلى اتخاذ قرار خلافي ومسيس خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية. وللأسف، يسعى القرار إلى تعزيز الأجندات السياسية لبعض الدول، ويأتي في مرحلة حاسمة، حيث تعمل الحكومة السورية بجد من أجل تحسين الظروف الإنسانية وتوفير الخدمات الأساسية. وندعو مجلس الأمن إلى بذل جهود بناءة ونتوقع من أعضاء المجلس أن يضطلعوا بدور إيجابي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة أوزغور (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن أيضا نشكر السيد إيبو على إحاطته.

يصادف هذا الشهر مرور العام الثالث عشر على النزاع في سورية – ثلاثة عشر عاما طويلة من القتل والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحرمان والتشريد القسري وأزمة إنسانية لا هوادة فيها ذات أبعاد كارثية، وجيل كامل يعيش في حالة من اليأس وفقدان الأمل. إن الهجمات بالأسلحة الكيميائية من بين أكثر الجرائم وحشية ودناءة من بين جميع الجرائم التي تعرض لها الشعب السوري. لا يزال الدمار والمعاناة الناجمان عن الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية حيان في الذاكرة الجماعية للمجتمع الدولي وضميره. وفي ذلك الصدد، يجب أن نواصل السعي بتصميم إلى تحقيق هدفين أساسيين. أولا، يجب أن نمنع تكرار الهجمات بالأسلحة الكيميائية في المستقبل. ثانيا، يجب أن نكفل المساءلة عن الاستخدامات السابقة للأسلحة الكيميائية. وهذان الهدفان مترابطان. فمكافحة الإفلات من العقاب وإرساء المساءلة أمران أساسيان إذا أردنا أن نمنع بشكل فعال تكرار وقوعها.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول تحت أي ظرف من الظروف سواء من جانب النظام السوري أو تنظيم داعش الإرهابي. ويجب إخضاع جميع الجناة للمساءلة. منذ بداية النزاع، دعمت تركيا الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحديد هوية مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وكفالة المساءلة عن هذا الاستخدام. وسنواصل تقديم الإسهامات الضرورية والملائمة لتحقيق تلك الغاية.

ويتطلب القضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري أن تكون جهود الأمانة الفنية للمنظمة لتوضيح جميع المسائل المعلقة متبادلة على النحو الواجب. وندعو النظام السوري إلى الامتثال لالتزاماته والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). وتكشف التطورات أيضا عن أخطار وقوع الأسلحة الكيميائية في أيدي جهات من غير الدول أو دول غير مسؤولة، والخطر الذي تشكله المنظمات الإرهابية التي تطور القدرة على إنتاج العوامل الكيميائية. أصبح التعاون الفعال مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أكثر أهمية، خاصة الآن، في ظل الظروف الحالية، حيث يزداد الوضع على الأرض تعقيدا في سورية.

وأخيرا، وكما يتضح من التقارير الدورية للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتقارير الصادرة مؤخرا عن فريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق، هناك تطورات مهمة في ملف الأسلحة الكيميائية السورية تتطلب من المجلس النظر فيها بشكل مستمر ومنتظم.

رُفعت الجلسة الساعة 11/30.